مجتمع

الأمم المتحدة تدين تصاعد العنف ضد الروهينغا

دان الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، الجمعة، تصاعد وتيرة العنف في ميانمار، ومقتل عشرات المدنيين بنيران قوات الجيش. وقالت الأمم المتحدة في بيان: «يشعر الأمين العام بقلق عميق إزاء تصاعد وتيرة العنف في سائر أنحاء ميانمار، ويدين بشدّة الهجمات الأخيرة التي شنّها الجيش، والتي أفادت تقارير بمقتل عشرات المدنيين فيها، بما في ذلك في ولاية راخين». وتعد راخين موطناً لمئات الآلاف من مسلمي الروهينغا الذين يعيش غالبيتهم في مخيمات نزوح منذ حملة عسكرية استهدفتهم في عام 2017. (قنا)

موجة حارة تضرب ولايات الجنوب الغربي الأميركي

تواصل أولى موجات الحرارة لهذا العام اجتياح جنوب غربي الولايات المتحدة، بعد تجاوز درجات الحرارة هامش 43 درجة مئوية في المنطقة من جنوب شرقي كاليفورنيا حتى أريزونا. ورغم أن بداية فصل الصيف لا تزال على بعد أسبوعين، فإن نصف مساحة ولايتي أريزونا ونيفادا شهدت إعلان تحذيرات من ارتفاع مفرط في درجات الحرارة، مددته خدمة الأرصاد الجوية حتى مساء الجمعة، كما تم تمديد التحذير حتى اليوم السبت في لاس فيغاس، والتي لم تشهد من قبل طقساً بهذه الحرارة في هذا الوقت المبكر من العام. (أسوشييتد برس)

10 ملايين نازح في السودان

قالت المنظمة الدولية للهجرة، الجمعة، إن عدد النازحين داخلياً في السودان بسبب الصراع قد يتجاوز قريباً عشرة ملايين نسمة، لتكون أكبر أزمة نزوح في العالم. وقال رئيس بعثة المنظمة في السودان، محمد رفعت: «ما حجم المعاناة والخسائر البشرية التي يجب أن يتكبّدها شعب السودان قبل أن ينتبه العالم؟ أليس عشرة ملايين نازح داخلياً كافين لدفع العالم إلى التحرك العاجل؟ حياة كل واحد من العشرة ملايين نازح تمثل مأساة إنسانية شديدة تتطلّب اهتماماً عاجلاً». ورصدت المنظمة الأممية وجود 9,9 ملايين نازح في أنحاء السودان، وتقول إنه كان هناك بالفعل 2,8 مليون نازح قبل اندلاع الحرب. واضطر نحو 12 مليون شخص إلى الفرار من منازلهم، مع عبور أكثر من مليوني شخص إلى دول مجاورة، من بينها مصر وتشاد وإثيوبيا. وذكر رفعت أن «أكثر من نصف النازحين في السودان من النساء، وربعهم من الأطفال دون سن الخامسة». مؤكداً أن وكالات الإغاثة تجد صعوبات في تلبية الاحتياجات المتزايدة، وأن «نقصّ التمويل يعيق جهود توفير المأوى والغذاء والمساعدات الطبية». وأضاف: «تتزايد المخاوف بشأن تأثير النزوح على المدى الطويل على النسيج الاجتماعي والاقتصادي في السودان». وتحذر وكالات الأمم المتحدة من أن السودان معرض «لخطر مجاعة وشيك»، في ظل معاناة حوالي 18 مليون شخص من الجوع الشديد، من بينهم 3,6 ملايين طفل يعانون من سوء تغذية حاد.

(رويترز)

نصف النازحين السودانيين من النساء (دان كيتوود/Getty)

اهتمام دولي بالإخفاء القسري في ليبيا

طرابلس ـ **أسامة علي**

أعادت حادثة اختفاء عضو مجلس النواب إبراهيم الدرسي في 18 إبريل/ نيسان الماضي الى الأذهان خطورة ملف الإخفاء القسري والاعتقالات خارج القانون، وهو الملف المفتوح منذ سنوات طويلة من دون حسم.

وانقطع الاتصال بالدرسي بعدما غادر حفلاً أقامته قيادة اللواء المتقاعد خليفة حفتر بمناسبة مرور عشر سنوات على إطلاق عملية «الكرامة» العسكرية في مدينة بنغازي. ثم أكدت وزارة الداخلية في حكومة مجلس النواب في اليوم التالي اختفاءه، والعثور على سيارته في إحدى ضواحي بنغازي، كما أعلنت أن بيته تعرّض لسرقة. وفي 4 يونيو/ حزيران الحالي، أعلن عضو المجلس الانتقالي السابق محمود عبد العزيز أن الدرسي «انتهى وتوفي، ولا ندري أين جثته، لكن يبدو أنها قُطعت أو رُميت في البحر»، لكن السلطات لم تؤكد صحة هذا التصريح.

وخلال لقائه أعياناً في قبيلة الدرسة، طالب حفتر الأجهزة الأمنية بتكثيف البحث عن الدرسي وإرجاعه إلى أهله سالماً. وحذت رئاسة مجلس النواب حذوه، لكن أوساطاً متابعة لقضية اختفاء الدرسي شككت في صحة هذه المطالبات، وأبدت اعتقادها بأنه معتقل في أحد سجون حفتر السرية.

كذلك شككت أوساط عدة في الرواية التي قدمتها الأجهزة الأمنية التابعة لحفتر في شأن احتمال تعرض الدرسي لعملية سطو وسرقة، ومحاولة خاطفيه ابتزاز ذويه للحصول على أموال. واعتبر المحامي والناشط الحقوقي بلقاسم القمودي، في حديثه لـ«العربي الجديد» أن «أجهزة حفتر حاولت إضفاء طابع جنائي على الحادثة، وابعاد الطابع السياسي عنها». وتحدث القمودي عن علمه بوجود قلق في الأوساط الأمنية التابعة لحفتر في شأن إمكانية أن يفتح حادث اختفاء الدرسي ملف الإخفاء والاعتقالات القسرية لمعارضين لسلطة حفتر. واعتبر أن «إسراع أجهزة الأمن التابعة لحفتر غداة اختفاء الدرسي إلى إصدار بيان نفت فيه مقتله أظهر علم هذه السلطات بمكان الدرسي ومصيره».

ويقول أستاذ علم الإجرام أبو بكر الكوشلي لـ«العربي الجديد»: «القلق حيال مصير الدرسي واقعي بشكل كبير استناداً إلى قرائن أكثر وضوحاً تتعلق بسلوك حفتر وأعوانه حيال الحريات وحقوق التعبير والمعارضة، فغالبية من عارضوه اختفوا ولم يُعلم مصيرهم، وأكثرهم حظاً قد يكونون قيد الاعتقال. خطف الدرسي في بنغازي التي تسيطر عليها مليشيات حفتر من دون أي وجود لغيرها وتنفيذ العملية في حي جانبي يشيران إلى علم الخاطفين بأن الحي لا يتضمن كاميرات مراقبة أمنية. كل الدلائل تشير الى أن الخطف لا يحمل طابعاً جنائياً، وأنه أعدّ وخطط له مسبقاً، وأنه على صلة بموقف سياسي».

ورأى الكوشلي أن «الجديد في الحادث إثارته اهتمام المنظمات الدولية، ما يعني انتقال ملف الاعتقالات القسرية والسجون السرية في ليبيا إلى مستوى الاهتمام الدولي. ولا ننسى أن هذا الحادث يضاف إلى حوادث أخرى ليست أقل أهمية مثل اختفاء سرقيوة وآخرين في حروب حفتر ببنغازي وطرابلس، واكتشاف المقابر الجماعية في ترهونة وبنغازي ومناطق في الجنوب».

وبعد اختفاء الدرسي طالبت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا السلطات في شرق ليبيا بإجراء تحقيق سريع في الحادث، وتأمين سلامة الدرسي، ما شكل بحسب الكوشلي «خطوة مهمة فلجان البعثة الأخرى المهتمة بملف حقوق الإنسان في ليبيا، خصوصاً أنها ستضمها إلى تقاريرها المقبلة التي ستهتم منظمات دولية أخرى بها، وقبل أيام اهتمت هذه المنظمات بحادث مقتل الناشط الحقوقي سراج دغمان وطالبت بكشف مصير رفاقه».

واعتقل دغمان وثلاثة من رفاقه الحقوقيين في بنغازي في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي بسبب مشاركتهم في ندوة ناقشت الوضع الحقوقي في ليبيا، ثم أعلنت سلطات الأمن في بنغازي وفاة دغمان في إبريل الماضي، وزعمت أنه «توفي بسبب سقوطه من أعلى جدار أثناء محاولته الهرب من السجن، وسط تشكيك واسع في صحة هذه الرواية التي قدمتها أجهزة الأمن».

ويرى الكوشيلي أن «الاهتمام الأممي خطوة ستدعم مطالبات الحقوقيين والنشطاء وأهل الدرسي بفتح النيابة العامة تحقيقاً في الحادث. واضح أن تراكم حوادث الإخفاء القسري بدأ يشكل عامل ضغط على السلطات المحلية وأيضاً على المتورطين بهذه الجرائم من أجل كفّ أيديهم خشية مواجهة عقوبات دولية تحدّ من حرياتهم وطموحاتهم في مواصلة السيطرة والحكم».

قضية سهام سرقيوة

لا يزال مصير عضو مجلس النواب سهام سرقيوة التي اختفت في منتصف عام 2019 غير معروف، علماً أن اختفاءها حصل بعد انتقادها حرب خليفة حفتر على طرابلس. واللافت ان اختفاء إبراهيم الدرسي جاء بعد انتقادات لحفتر الذي اتهمه بالسيطرة على الأوضاع في شرق ليبيا، وعدم منح أهل الشرق حق المشاركة في إعادة الإعمار.

تحقيق

مجزرة النصيرات

500 شهيد في مدارس «أونروا»

استقبل مخيم النصيرات أعداداً كبيرة من النازحين مع توسع العمليات العسكرية الإسرائيلية، ونزح الكثير من هؤلاء بعد مجزرة المدرسة

دمر القصف عدداً من فصول المدرسة (محمد الحجار)

غزة ـ **امجد ياغي**

كان معظم النازحين إلى مدرسة ذكور النصيرات الإعدادية نائمين ليل الأربعاء ـ الخميس، ووسط الظلام الدامس، سقطت قذائف إسرائيلية داخل منطقة المخيم الجديد، وهي أحد أفرع مخيم النصيرات الكبير في وسط قطاع غزة، وطاول القصف المدرسة التي كانت تضم عشرات العائلات النازحة من مناطق وسط قطاع غزة ونازحين من مخيم البريج.

وصلت أعداد شهداء المجزرة الإسرائيلية في مدرسة النصيرات التابعة لوكالة أونروا إلى 45 شهيداً، من بينهم 15 طفلاً و9 نساء، إلى جانب أكثر من 80 جريحاً، إذ قصف الاحتلال بشكل مباشر الطابقين الأول والثاني. تصف الشابة الفلسطينية أنسام عيسى نفسها بأنها «ابنة الشهيد وشقيقة الشهداء»، فقد استشهد والدها سعيد محمد عيسى مع أشقائها عمر وعبد الله في مجزرة المدرسة. تقول لـ«العربي الجديد» إنهم نزحوا من مخيم البريج يوم الثلاثاء الماضي نتيجة القصف المكثف، وتوجهوا إلى مخيم النصيرات لأنهم ضمنوا الإقامة في أحد فصول مدرسة ذكور النصيرات الإعدادية مع آخرين من أفراد عائلتهم، وكانوا يعتقدون أنهم سيكونون في أمان داخل المدرسة التي تتبع وكالة أونروا، رغم أن القصف كان متواصلاً على الأطراف الغربية من المخيم.

توضح أنسام لـ«العربي الجديد» «قضينا ليلة واحدة هادئة في المنطقة التي تضم المدرسة وعيادة الرازي التخصصية التي تستقبل المصابين والمرضى، وقد قسمنا أنفسنا إلى قسمين، فالنساء في فصل دراسي، والرجال في فصل آخر. عند الساعة الثانية من فجر الخميس تقريباً، حدث انفجار ضخم في المدرسة. قمنا من نومنا مفزوعين، وكانت ثلاثة فصول تحترق بمن فيها، والأشلاء منتشرة على الأرض، والمصابون في كل مكان، علمنا باستشهاد والدي، وأن أشقائي الاثنين كانا معه في ذات الغرفة، فسارعنا إلى المكان، وكانت النار تمسك بجسد أخي عبد الله، فحاولنا إطفاء النار، لكنه استشهد، وكان والدي وشقيقي عمر قد استشهدا قبله».

تضيف: «استشهد عدد كبير من الأطفال، وغالبيتهم كانوا ممن فضلوا المبيت مع آبائهم في الفصول لأنهم لا يرونهم كثيراً، فالآباء يبحثون طوال اليوم تقريباً عن الطعام. لا يوجد دليل على وجود مسلحين في المكان لتبرير القصف، والموجودون هم عائلات نازحة تحتمي بالمدرسة».

وتتعرض أطراف المخيم لقصف متكرر من قبل جيش الاحتلال، إذ يقع المخيم بالقرب من «شارع 749» الذي أقامه الاحتلال ليفصل قطاع غزة إلى قسمين. وكان الكثير من النازحين يفضلون تلك المدرسة كونها تقع في منطقة بعيدة عن الشوارع العامة، وبعيدة عن أطراف المخيم التي تشهد تكرار القصف، وكانت تضم نحو ستة آلاف من النازحين قبل المجزرة الإسرائيلية، كما أشار بيان لوكالة أونروا، لكن أعداداً كبيرة منهم اضطرت بعد المجزرة إلى النزوح إلى مناطق أخرى.

وبعد قصف مدرسة النصيرات، ارتفعت أعداد الشهداء داخل مدارس وكالة أونروا في قطاع غزة منذ بدء العدوان الإسرائيلي إلى قرابة 500 شهيد، وأكثر من 1550 جريحاً بمختلف أنواع الإصابات، وبلغ عدد مدارس الوكالة التي تعرضت للقصف 187 مدرسة، وسجلت 432 حادثة أثرت على مباني «أونروا»، وعلى الأشخاص الموجودين داخلها منذ بدء الحرب.

فقد محمود المغاري ثلاثة من أفراد عائلته، وهم الشهداء أحمد وإياد ومحمد المغاري، الذين كانوا داخل أحد الفصول التي طاولها القصف، ويقول إن عدداً من الموجودين في المدرسة كانوا يتنقلون منها إلى منازلهم المدمرة في مخيم البريج، والكثير منهم من المسنين وأصحاب الأمراض المزمنة، وكانوا يفضلون البقاء في المدرسة كونها قريبة من مركز الرازي الطبي في ظل خروج المستشفيات والمراكز الصحية عن الخدمة.

يضيف المغاري: «كانت المدرسة قبل المجزرة تنعم بالهدوء النسبي، لكني اضطررت بعدها إلى النزوح مع بقية أفراد عائلتي إلى مدرسة قريبة، فشقيقي من بين الجرحى، وكنا بحاجة إلى إيجاد مركز صحي لرعايته لعدم وجود أسرة لاستقباله في مستشفى شهداء الأقصى بمدينة دير البلح القريبة من المخيم، وهو أحد من جرت معالجتهم في مستشفى العودة بمخيم النصيرات، وآخرين عولجوا في مركز الرازي الصحي».

يقول لـ«العربي الجديد»: «سمعنا بعد وقوع المجزرة الحجة الإسرائيلية حول وجود عناصر مسلحين في المكان، وهذا أمر لا يمكن تصديقه، فنحن عائلات ولدينا أطفال، ولو لاحظنا وجود مسلحين لما قررنا البقاء في المكان. إصرارنا على الوجود بالمدرسة كان لأننا جميعاً مدنيون، ومعنا الكثير من كبار السن والمرضى والأطفال، وقد كنا أشبه بعائلة كبيرة نساند بعضنا بعضاً، ويتولى بعضنا إحضار الطبيب أو المرض لغير القادرين على الذهاب إلى العيادات الصحية. لكن في الأيام الأخيرة، يقصف الاحتلال مناطق وسط القطاع بشكل جنوني».

بدوره، يؤكد محمد أبو نعمة لـ«العربي الجديد»: «استشهد ابن عمي جهاد أبو نعمة في المجزرة. لم نعد نثق بأحد، لا منظمة دولية ولا غيرها، فالجميع عاجز عن منع الاحتلال من قتلنا تحت علم الأمم المتحدة، وكل المجتمع الدولي الذي يكرر الكلام والشجب طوال تسعة أشهر لم يستطع إيقاف مجازر الاحتلال. قررت النزوح إلى الخيام، ولا أملك أي شيء، وأشعر بالضياع، وأعتقد أنني سأموت في أي لحظة».

> كان النازحون يفضلون المدرسة كونها بعيدة عن الشوارع وعن أطراف المخيم

وقال مصدر من «أونروا» في غزة لـ«العربي الجديد»، إن الوكالة رصدت جميع الأضرار التي لحقت بالمدرسة، وشاركت المعلومات مع مكاتب الأمم المتحدة، موضحاً أن «أونروا لا تزال تتعرض لحملة تضليل كبيرة، وهناك غضب إسرائيلي متزايد بعد عودة عدد من الدول إلى تمويل الوكالة بعد أن تبينت لها الحقائق بشأن المزاعم الإسرائيلية، وعدم صحة ما يُروَّج، فقد أجرت الوكالة الأممية تحقيقات عدة، ولم تجد أي دليل على الادعاءات الإسرائيلية المتكررة لتبرير قصف المدارس».

يضيف المصدر: «مدارس أونروا فقدت مكانتها في عيون سكان قطاع غزة الذين طالما كانوا ينظرون إلى الوكالة باعتبارها جزءاً مهماً من حياتهم، إذ كبرت معهم، ورافقتهم في كل تفاصيل الحياة منذ النكبة الفلسطينية».

تجاهل القانون الدولي

وصفت وكالة «أونروا» مجزرة مدرسة النصيرات بأنها «صادمة»، مستنكرة مزاعم وجود مسلحين فيها، مع تأكيد مشاركة إحداثيات جميع مرافقها مع الجيش الإسرائيلي حتى لا يُلحق الضرر بها. واعتبرت أن «مهاجمة مباني الأمم المتحدة أو استهدافها هو تجاهل صارخ للقانون الإنساني الدولي، ولا يمكنه أن يصبح عُرفاً جديداً».

إيكولوجيا

رائحة الحرب

محمد احمد الفيلابي

للحروب روائح، وأرواح تصعد، ولا يهبط إلا القدر. إذا لم يمت الإنسان رمياً بالرصاص أو دهساً أو اختناقاً، فإنه لا محالة ميت بسبب قلة الحيلة أمام ما يشهد من قصف وقذف وأكاذيب. وما على الجرحى والمرضى سوى أن يموتوا، فقد هجمت كل أنواع الأسلحة والأوبئة من كوليرا وحمى الضنك، وتفاقمت الأمراض المستوطنة، في ظل توقف ما لا يقل عن مائة مستشفى عن العمل في ولاية الخرطوم بالسودان، والتي تقول إحصاءات إن 70 منها جرى تدميرها ونهبها. كما طاول الخراب مراكز أبحاث ومختبرات. إنها أشهر قليلة في عمر الحروب التي عرفناها، لكنها أكثر بكثير بما فقدناه ونفقده كل ساعة، فهناك آلاف القتلى والجرحى، وبينهم من سيعيشون مع إعاقات دائمة، فضلاً عن ملايين اللاجئين والنازحين. كما يتهدّد الجوع ملايين يواجهون صعوبة في الحصول على غذاء، بحسب تصنيف المنظمات الأممية.

انهيار المنظومة الصحية بسبب الحرب له من الآثار ما يصل إلى درجة الكارثة، فمن يصدّق أن يرمي جنود إحدى القوات المتحاربة جثث مئات في آبار منزلية وفي النهر والشوارع الخلفية في العاصمة المنكوبة، لأن لا وقت لديهم لدفن موتاهم، أو أنهم يقصدون تضخيم الأثر البيئي للحرب. يشكو من بقي من سكان العاصمة الخرطوم على قيد الحياة من انعدام كافة الخدمات الصحية. وتمتد آثار الحروب إلى من هجروا بيوتهم من أصحاب الأمراض المزمنة والذين يحتاجون إلى أدوية دائمة. وما يُحزن أن البعض يعرض الأدوية المسروقة في الأسواق العشوائية التي نشأت في ظل الحرب في العاصمة وبعض المدن، على الأرض وتحت الشمس، ويبيعها من دون وصفات طبية. وفي الأرياف البعيدة عن الحرب يموت عشرات من المزارعين والرعاة البسطاء بسبب التعرض للدغات ثعابين وعقارب، إذ لا توجد أمصال، ولا مؤسسات صحية قادرة على مقابلة هذا الاحتياج، كما كان الحال قبل الحرب.

قدرنا في السودان أن نفقد مواردنا الطبيعية في فترات السلم والحرب. وفي أحيان كثيرة يكون الفاعل نفسه، من يملك سلطة القول والفعل والسلاح، فهم لا يفعلون إلا ما يرونه صحيحاً، ولا يقولون إلا ما يزيد اليقين على أن المفسد لا قدرة له على الإصلاح. دعك من الموارد الضخمة التي تنهب يومياً، ففي ظل توقف كل شيء، لم تتوقف عمليات تصدير الذهب والنفط والثروة الحيوانية. فهل تحصل العمليات بذات معايير زمن السلم؟

موجة أسى أخرى إثر توقف أكثر من 20 ألف مؤسسة تعليمية، صمتت أجراسها، وتشرّد طلابها (أكثر من ثمانية ملايين)، وفقد معلموها والعاملون فيها أشغالهم. كما دُمّرت البنى الصناعية تدميراً كاملاً، وتوقفت مؤسسات الخدمات الأخرى.

(متخصص في شؤون البيئة)

ضحايا بسقوط حافلة مدرسية في وادٍ شمالي سورية

سقطت الحافلة في الوادي العميق (عامر السيد علي)

لقي سبعة أشخاص، بينهم أطفال، مصرعهم بحادث سير مروع شمال غربي سورية، الخميس، بعد سقوط حافلة في واد بمر به نهر العاصي، غرب محافظة إدلب، ويوضح الشهود من موقع الحادث أن ارتفاع المنحدر الذي سقطت عنه الحافلة يبلغ نحو 300 متر.

وكشفت مصادر طبية أن القتلى هم سيدة وأربع طالبات وطفلان، فيما بلغ عدد المصابين من جراء الحادث 20 شخصاً، وقام الدفاع المدني بنقل الجرحى والمصابين إلى المستشفى.

من جانبه، توقع المكتب الإعلامي في الدفاع المدني السوري، ارتفاع حصيلة مصابي فاجعة تدهور حافلة نقل ركاب الرحلة المدرسية في مياه نهر العاصي في منطقة عيون غارة بريف دركوش، والتي كانت تقل تلاميذ في مدرسة سراج الشرعية التابعة لمنظمة سراج، وهي مدرسة للإيتام.

يقول مدير مستشفى الرحمة في دركوش، أحمد غندور، لـ«العربي الجديد»: «في حوالي الساعة الثالثة عصراً، تلقينا خبراً عن انقلاب حافلة تقل طلاباً، واستقبلنا 27 جريحاً، توفي ستة منهم، وحولنا سبع حالات إلى إدلب لمتابعة العلاج في المستشفيات المتخصصة. أعمار المصابين تتراوح بين 10 و11 سنة، إضافة إلى ثلاثة بالغين، توفي منهم واحد».

وبحسب رواية حمزة العلي، وهو أحد شهود العيان، فإن الحادث نجم عن عطل فني في السيارة، ويقول: «كنت أقود حافلة مماثلة، وبحسب معاينتي لمكان الحادث، أعتقد أن السائق فقد السيطرة على المركبة، ما تسبب في وقوع هذه الفاجعة. الوادي شديد الانحدار، ولم يكن سهلاً تفادي السقوط. بعض الأشخاص سقطوا من الحافلة لدى وقوعها، ومنهم السائق الذي كان في حالة يرثى لها. أما الباقون فكانوا في الحافلة في أسفل الوادي عند ضفة النهر بين الأشجار».

ويرى سعيد عبد السلام، وهو من أبناء بلدة دركوش، أن القيادة على هذا الطريق بالغة الخطورة، ويقول لـ«العربي الجديد»: «من الصعب الوصول إلى مكان الحادث كون المنطقة بعيدة. ونشكر الدفاع المدني على وصوله في أقرب وقت ممكن، لو كانت فرقة تأخرت أكثر من ذلك لكانت أعداد القتلى قد ارتفعت».

ويؤكد عبد السلام أن الأزمة الحقيقية هي الاستهتار بالسلامة، مضيفاً: «الطرقات في منطقة دركوش ومعظم مناطق إدلب الجبلية خطيرة. وفي كل يوم تقع حوادث مرورية. تكمن المشكلة في غياب إجراءات السلامة. كما أن المركبات التي تسير على الطرقات في المنطقة معظمها قديم ويتعرض لأعطال كثيرة. نرجو أن تكون هناك لجان مختصة تشرف على معاينة أعطال الآليات وتمنع سيرها على الطرقات في حال لم تكن تستوفي شروط السلامة».

(العربي الجديد)

الكوليرا يتفشى في اليمن وسط انعدام الأمن الغذائي

تعز ـ **فخر العزب**

كانت فاطمة في الرابعة من العمر حين عانت من إسهال حاد من دون أن تعرف أسرتها أنها مصابة بمرض الكوليرا، واعتقدت أنها تعاني من مرض عارض سينتهي بعد أيام. وبعدما ساءت حالتها الصحية، اضطرت أسرتها إلى إسعافها في مركز صحي بمنطقتها التابعة لمحافظة تعز جنوب غربي اليمن، لكنها فارقت الحياة. تعتبر فاطمة من بين عشرات توفوا بمرض الكوليرا الذي يجتاح اليمن، في ظل ضعف القطاع الصحي في البلد الذي يعاني من تأثيرات الحرب التي اندلعت عام 2015. ويسجل اليمن أرقاماً مخيفة في عدد المصابين بالكوليرا، في ظل تسارع وتزايد أعداد المصابين نتيجة عدم الحصول على مياه نظيفة للشرب، وانعدام سبل الوقاية من المرض. وتتحدث تقارير عن رصد نحو 38 ألف إصابة مشبوهة بالكوليرا في كل محافظات اليمن منذ مطلع العام الحالي. وأعرب وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارتن غريفيث، عن قلقه العميق من تفشي وباء الكوليرا، وأبلغ مجلس الأمن الدولي خلال جلسة عقدت في 13 مايو/ أيار الماضي، أن «الكوليرا ينتشر بسرعة في اليمن، ويجري الإبلاغ عن مئات الحالات يومياً، في حين وصل إجمالي العدد إلى نحو 40 ألفاً، وسجلت 160 حالة وفاة منذ مطلع العام الحالي».

وأعلن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، في تقرير أصدره في 12 مايو/ أيار الماضي، أن «عدد الإصابات المشبوهة بالكوليرا في اليمن يناهز الألف يومياً». وتوقع أن يرتفع عدد الإصابات في اليمن إلى 255 ألفاً بحلول سبتمبر/ أيلول المقبل». وحدد «إنفوغرافيك» نشرته كتلة المياه والصرف الصحي والنظافة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، عدد الإصابات التي أبلغت الجهات الصحية عنها في عموم محافظات اليمن خلال الفترة الممتدة بين الأول من يناير/ كانون الثاني إلى 19 مايو/ أيار الماضيين بـ37977 إصابة. وأشار إلى أن أغلب الحالات المسجلة توجد في المحافظات التي تخضع لسيطرة جماعة الحوثيين، وفي مقدمها محافظة عمران التي رصدت 5 آلاف إصابة فيها، ثم حجة وصنعاء والحديدة والبيضاء وذمار وإب وصعدة، وذلك نتيجة تردي الخدمات الصحية، ومنع توزيع اللقاحات. ويرجّح مراقبون صحيون أن يكون عدد الإصابات بالكوليرا في اليمن أكبر بكثير من هذا الرقم، في ظل عجز معظم الحالات عن الوصول إلى المراكز والمرافق الصحية، خصوصاً في الأرياف. يقول المسؤول الإعلامي لمكتب الصحة في تعز، تيسير السامعي، لـ«العربي الجديد»: «انتشر الكوليرا في عدد من المحافظات، وفي تعز تجاوز عدد الإصابات التي أبلغ عنها الـ1200، وهناك نحو 300 حالة ونحو 13 حالة وفاة مؤكدة، ما يعني أن الناس أصبحوا عرضة للخطر». ويضيف أنه «حتى الآن تعد الحالات قليلة جداً مقارنة بالأعوام الماضية، ففي عام 2019 سُجلت أكثر من 10 آلاف حالة ونحو 40 وفاة خلال شهر واحد. مرض الكوليرا من بين نتائج الحرب التي فرضت على اليمنيين، وظهر عام 2016 بسبب ظاهرة النزوح وكثرة المخيمات، ثم أدت موجة كبيرة له إلى إصابة مئات الآلاف عام 2017 . واستمر ذلك في العام التالي، ثم كان عدد الحالات كبيراً جداً عام 2019، ثم بدأ يتلاشى في الأعوام التالية قبل أن تظهر حالات جديدة هذا العام». وقالت شبكة نظام الإنذار المبكر بالمجاعة إن «الارتفاع الحاد في حالات

> عدد إصابات الكوليرا المسجلة في أنحاء اليمن يناهز الآلاف يومياً

الكوليرا بالمحافظات زاد المخاوف من تفاقم أزمة انعدام الأمن الغذائي الحاد بين ملايين السكان، خصوصاً بين النازحين الذين يعدون الأكثر عرضة للإصابة بالوباء بسبب ظروفهم المعيشية المزدحمة، وسوء مرافق النظافة في المخيمات». وأشارت الشبكة إلى أن «الكوليرا يرفع حجم الإنفاق الصحي للأسر للحصول على علاج على حساب تأمين الاحتياجات الغذائية الملحّة، كذلك فإن الإصابة به قد تقلل من عدد أفراد الأسرة القادرين على كسب الدخل، ما يعني موارد أقل لا تكفي لتلبية المتطلبات الضرورية للعيش». وأوضح التقرير أن «معظم المتضررين من الكوليرا في أنحاء اليمن أطفال دون سنّ الخامسة، ما يزيد خطر تفاقم سوء التغذية الحادّ بينهم، خصوصاً في ظل وجود 600 ألف طفل يعانون من سوء تغذية حادّ، وفق تقارير أممية».

وكان مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية قد وقّع أخيراً برنامجاً تنفيذياً مشتركاً بقيمة 3 ملايين دولار مع منظمة الصحة العالمية للحدّ من انتشار الكوليرا في أنحاء اليمن، وذلك على هامش الدورة الـ77 للجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية التي استضافتها مدينة جنيف السويسرية. وسيتصدى الاتفاق لانتشار مرض الكوليرا في اليمن من خلال تنفيذ مجموعة أنشطة للوقاية والعلاج، وتأمين اللقاحات والأدوية والمستهلكات الطبية للمختبرات المركزية، وتوفير معدات الحماية الشخصية للكوادر الطبية. وستشمل الأنشطة دفع الميزانيات التشغيلية لحملات التطعيم وفرق الاستجابة السريعة، وتنفيذ أنشطة لتقصي الوباء، ودعم أخرى أساسية في قطاعي المياه والإصحاح البيئي. ويشدد مراقبون في اليمن على ضرورة اتخاذ إجراءات الوقاية كافة للحدّ من تفشي الوباء بالتنسيق مع الجهات المعنية كافة، وتضافر جهود الجميع وتكثيف حملات التوعية في أوساط المجتمع، ومختلف وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، عن أسباب وباء الكوليرا وكيفية الوقاية منه. ويواجه اليمن أعباءً كبيرة من الأمراض والنزاعات المسلحة، ويحتاج 17,8 مليون شخص لتوفير المساعدة الصحية. ومن بين هذا العدد، 24 في المائة من النساء اللواتي يحتجن إلى الوصول إلى خدمات طبية وصحية إنجابية متنوعة. ويمثل الأطفال 50 في المائة من المحتاجين، وبينهم 540000 طفل دون سن الدّ سنوات يحتاجون إلى علاج منقذ للحياة من الهزال الشديد، علماً أن 10 في المائة منهم يعانون من سوء تغذية حادّ مع مضاعفات طبية، ويحتاجون إلى رعاية داخلية متخصصة.

خلال حملة للتلقيح ضد الكوليرا في تعز، 5 مارس (عبد الناصر الصديق/ الأناضول)

المغرب: غضب من زيادة رسوم المدارس الخاصة

عاد التوتر في المغرب بين الأسر وموسّسات التعليم الخاص في ظل توجه بعضها الى اقرار زيادة في الرسوم خلال العام الدراسي المقبل

الرباط ـ **عادل نجدي**

بينما بات التعليم الخاص في المغرب خياراً اضطرارياً للطبقة الوسطى من المجتمع، ووجهة لمئات التلاميذ الذين اضطروا إلى ترك التعليم في المدارس الرسمية بسبب الإضرابات التي شهدتها خلال العام الدراسي الأخير، يثير عزم بعض مؤسسات التعليم الخاصة إقرار زيادات في الرسوم التي لم تحدد قيمتها وسقفها حتى الآن، وأيضاً في رسوم التسجيل التي يرجح أن تتراوح بين 100 و400 درهم (10 دولارات و40 دولاراً) حفيظة وغضب أولياء أمور التلاميذ في عدد من المدن.

يقول محمد الحلوي، وهو موظف في القطاع العام لـ«العربي الجديد»: «مع انطلاق عملية التسجيل للعام الدراسي المقبل أبلغتنا إدارة المدرسة أن الرسم سيرتفع من 2800 درهم (280 دولاراً) إلى 3100 درهم (نحو 310 دولارات). والحقيقة أنه في ظل موجة الغلاء التي تضرب البلد لم نعد نعرف كيف سنواجه تكاليف الحياة».

يتابع الحلوي الذي يتقاضى نحو عشرة آلاف درهم (ألف دولار) شهرياً: «في حال إقرار هذه الزيادة الجديدة سأواجه صعوبات قد تضطرني إلى نقل ولدي إلى التعليم الحكومي. لا يمكن أن نبقى محط جشع أرباب المؤسسات التعليمية الخاصة كل سنة»، ويجب أن تتدخل وزارة التربية الوطنية لتحديد سقف لأسعار تمدرس التلاميذ في القطاع الخاص».

من جهته، يقول رئيس فيدرالية آباء وأمهات وأولياء التلاميذ في المغرب، نور الدين عكوري، لـ«العربي الجديد»، إن التعليم الخاص يبقى خدمة عامة، ولا يجب أن يخضع لمنطق السوق وحده، ويفرض الوضع أن تتحاور إدارات المؤسسات الخاصة مع الآباء لشرح أسباب الإقدام على إقرار أي زيادة، مضيفاً: «لا يجب أن تحصل الزيادات عشوائياً، فهذا أمر غير مقبول. أعتقد أن أي زيادة تريد أن تفرضها أي مؤسسة يجب أن ترتبط بنوعية الخدمات التي ستقدمها للتلاميذ كي تكون الأسر على بينة مما يحصل، وتملك حرية الاختيار بين البقاء في المؤسسة أو البحث عن أخرى».

ويؤكد عكوري تلقي شكاوى من أسر في عدد من المدن حول الزيادات غير المبررة. لافتاً إلى أن مجلس المنافسة (مؤسسة حكومية) يعتبر أن أسعار المدارس الخاصة ترتبط بجودة ونوعية الخدمات التربوية المقدمة. ويرى أن مؤسسات التعليم الخاص مؤسسات تجارية بات دورها أكبر وأكثر قوة بعدما أقبلت الكثير من الأسر عليها بسبب الإضرابات التي شهدها العام الدراسي في مؤسسات التعليم الرسمية خلال الأشهر الأخيرة، لكن ذلك لا يعطيها حق إقرار زيادات لا تراعي ظروف الأسر، لا سيما أن معظمها ذات دخل متوسط. يتابع: «التعليم الخاص خدمة عامة فوضتها الدولة إلى مؤسسات خاصة. وعلى هذا الأساس يجب أن تراقب الحكومة مدى احترام المدارس الخاصة للعقد الموقع بين فيدرالية آباء وأمهات وأولياء التلاميذ بالمغرب، وممثلي التعليم الخاص، من خلال وزارة التربية الوطنية».

في المقابل، يقول مصدر من رابطة التعليم الخاص بالمغرب، طلب عدم ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»: «التعليم الخاص يحكمه العرض والطلب واحتياجات الآباء، والعرض التربوي يختلف من مؤسسة إلى أخرى. والأسر تملك حرية اختيار ما يناسبها، سواء على صعيد الأسعار أو العروض التربوية المقدمة التي تستجيب لكل الشرائح، وبالتالي لا يمكن تسقيف الأسعار». وبينما لم تتوصل الهيئات التي تمثل أولياء أمور التلاميذ إلى معطيات وافية عن عدد المؤسسات التي تنوي إقرار الزيادة في رسوم العام الدراسي، كان لافتاً تأكيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي، شكيب بنموسى، في جلسة عقدها مجلس النواب (الغرفة الأولى للبرلمان المغربي)، أن مؤسسات التعليم المدرسي الخاص تخضع لقانون يقنن ويضبط الرسوم التي تحددها، وأن مجلس المنافسة أكد أن حرية الأسعار تبقى من الركائز الأساسية داخل هذا القطاع.

> يطالب الأولياء بتدخل وزارة التربية لتحديد سقف لرسوم المدارس الخاصة

وأوضح أن «حرية الأسعار تضمن جودة وتنوع الخدمات التعليمية المقدمة داخل المدارس الخاصة، وتلائم احتياجات كل أسرة، ورسوم التسجيل في المدارس الخاصة تخضع لنوعية وكلفة الخدمات التي يرغب أولياء التلاميذ في الحصول عليها».

ويضم قطاع التعليم الخاص في المغرب المؤسسات العاملة تحت وصاية وزارة التربية، والمؤسسات التي تقدم خدماتها التعليمية وفق برنامج ونمط تعليمي أجنبي، واستقبل مليوناً و191 ألفاً و780 تلميذاً في العام الدراسي 2022 - 2023، بحسب ما أفادت وزارة التربية.

في المقابل يشتكي نحو 89 في المائة من المغاربة الذين يدرس أبناؤهم في التعليم الخاص من ارتفاع الرسوم الشهرية، كما يشتكي أكثر من 77 في المائة منهم من ارتفاع تكاليف اللوازم والمقررات، وفق استطلاع أجراه المركز المغربي للمواطنة في نهاية عام 2023.

المدارس الخاصة أكثر قوة في المغرب اليوم (فاضل سنّا/ فرانس برس)

سوء التغذية

نتائج مأساوية لحرب غزة

لا يمكن استبعاد إيقاع الإسرائيليين فلسطينيي غزة في فخ سوء التغذية والمشكلات الصحية الكثيرة التي تتسبب بها للناس، وفي مقدمهم الأطفال، كهدف من أهداف الحرب المستمرة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. شكل الحرمان من الغذاء استراتيجية رئيسية في الحرب على غزة. وشمل التطبيق الميداني المتعمّد منع إدخال المساعدات وتحجيم كمياتها وتأخيرها بشكل كبير، وأيضاً استهداف المنظمات التي تعمل في مجال الإغاثة الغذائية، ومن بينها منظمة المطبخ المركزي العالمي (وورلد سنترال كيتشن) الخيرية التي قضى سبعة من موظفيها في غارة إسرائيلية في إبريل/ نيسان الماضي. وتعرضت عمليات توفير الأغذية لغزة لتجاذبات كبيرة، واستخدمت أيضاً كورقة ضغط ارتبطت بالواقع العسكري القائم ومتغيّراته، والأهداف السياسية الإسرائيلية التي لا تأبه لنتائج بلوغ الانتهاكات حدّ ارتكاب مجازر، والتسبب في كوارث إنسانية، وضرب كل المعاهدات الدولية. وفي المحصلة كانت النتائج مأساوية، أقلها الأجساد النحيلة للأطفال الذين بات بعضهم لا يملكون القدرة على التحرك، وتوقفت شعلة نشاطهم، وأكبرها مواجهة أمراض سوء التغذية وصولاً إلى الموت في ظل افتقاد القدرات الصحية لمواجهة أدنى خطر صحي. وربما يصح القول إن ما يحصل في غزة على صعيد تفشي سوء التغذية والجوع هو استراتيجية عالمية تعكس حقيقة تجرّد العالم من الأحاسيس، إذ يتكرر الأمر ذاته في دول كثيرة في العالم تشهد أزمات عسكرية أو اقتصادية أو بيئية.
(العربي الجديد)

هناء عبد الرحمن الراعي، 4 يونيو (بشار طالب/ فرانس برس)

ينتظر العلاج المفقود، 30 مايو (بشار طالب/ فرانس برس)

خضع لعلاج في رفح، 5 مارس (محمد عابد/ فرانس برس)

نور الهدى محمد في بيت لاهيا، 25 مارس (موسى سالم/ الأناضول)

فادي الزنت، 24 مارس (علي جاد الله/ الأناضول)

حاول تجنب الجوع، 29 فبراير (علي جاد الله/ الأناضول)